



**أثر خصائص الشركة على العلاقة بين خبرة واستقلالية مجلس الإدارة
وبين مستوى الإفصاح عن المخاطر: دراسة تحليلية**

أ. ولاء بقراط محمد

باحثة بقسم المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة – جامعة أسيوط

bukrat.w@gmail.com

د. إيمان فتحي أحمد

مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة بكلية
التجارة جامعة أسيوط

أ.م.د أحمد أشرف عبد الحميد

أستاذ مساعد ورئيس قسم المحاسبة
والمراجعة بكلية التجارة جامعة أسيوط

المجلة العلمية لكلية التجارة

كلية التجارة – جامعة أسيوط

العدد السابع والسبعون – مارس ٢٠٢٣

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

محمد، ولاء بقراط، عبد الحميد، أحمد أشرف، أحمد، إيمان فتحي (٢٠٢٣). أثر خصائص الشركة على العلاقة بين خبرة واستقلالية مجلس الإدارة وبين مستوى الإفصاح عن المخاطر: دراسة تحليلية. *المجلة العلمية لكلية التجارة، كلية التجارة، جامعة أسيوط، العدد ٧٧، ٢٨٠-٣٢٢*.

رابط المجلة: <https://sjcf.journals.ekb.eg/>

أثر خصائص الشركة على العلاقة بين خبرة واستقلالية مجلس الإدارة وبين مستوى الإفصاح عن المخاطر: دراسة تحليلية^١

أ. ولاء بقراط محمد

أ.م.د أحمد أشرف عبد الحميد ، د. إيمان فتحي أحمد

مستخلص الدراسة:

تختبر هذه الدراسة العلاقة بين الخبرة والاستقلالية في مجلس الإدارة وبين مستوى الإفصاح عن المخاطر بدلالة خصائص الشركات محل الدراسة والتي تتمثل في (نوع النشاط، حجم الشركة، حجم مكتب المراجعة، الرافعة المالية، تركيز الملكية)، واعتمدت الدراسة على أسلوب تحليل المحتوى لفحص التقارير السنوية لعدد (٧١) شركة من الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية المصرية وذلك خلال الفترة من ٢٠١٨: ٢٠٢٠، بإجمالي عدد مشاهدات (٢١٣) مشاهدة.

وخلصت الدراسة إلى وجود انخفاض في مستوى الإفصاح عن المخاطر بشكل عام وخاصة المخاطر الغير مالية، كما أظهرت النتائج أنه ورغم ضعف العلاقة بين خبرة واستقلالية مجلس الإدارة وبين مستوى الإفصاح عن المخاطر، إلا أن هذه العلاقة اختلفت باختلاف خصائص الشركات محل الدراسة، فوجد أن هناك فرق كبير في مستوى الإفصاح عن المخاطر بين القطاعات المختلفة وأحيانا بين الشركات التي تنتمي لنفس القطاع، كما أن العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المخاطر واستقلالية مجلس الإدارة زادت في الشركات متوسطة الحجم فقد جاءت العلاقة معنوية، كما لوحظ أن الشركات التي يتم مراجعتها بواسطة أحد مكاتب المراجعة الكبرى تميل للإفصاح عن المخاطر بشكل أكبر كلما زاد معدل الخبرة لدى أعضاء مجلس الإدارة، ونفس النتيجة أيضا في الشركات ذات معدل تركيز الملكية المتوسط حيث زاد مستوى الإفصاح عن المخاطر بزيادة خبرة أعضاء مجلس الإدارة مقارنة بالشركات الأخرى.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح عن المخاطر، استقلال أعضاء مجلس الإدارة، خبرة أعضاء مجلس الإدارة.

^١ بحث مستلا من رسالة ماجستير بعنوان "أثر الخبرة والاستقلالية في لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح عن المخاطر: دراسة تحليلية"، كأحد متطلبات الحصول على الدرجة العلمية.

**The Impact of the Company's Characteristics on the
Relationship between the Experience and the Independence of
the Board of Directors and the level of Risk Disclosure:
Analytical Study**

Mrs. Walaa Bukrat Mohamed

Prof. Ahmed Ashraf Abd el Hamid, Dr. Eman Fathy Ahmed

bukrat.w@gmail.com

Abstract

The main purpose of the study to examine the relationship between the experience and the independence of the Board of Directors and the level of risk disclosure, and the impact of the company's characteristics (size, industry, auditor type, financial leverage, concentration ownership) on this relationship. The study used the content analysis method to examine the annual reports of (71) companies listed in the Egyptian Stock Exchange during the period from 2018 - 2020, with a total of (213) observations. Findings, shows that the level of risk disclosure is very limited in Egyptian annual reports, especially the disclosure of non-financial risks. Regarding the coronavirus (COVID-19), there are a few companies disclosed the risks of this virus, while other companies remained silent and did not disclose, and the rest of companies tended to disclaim their responsibility for their inability to determine a quantitative or mathematical estimate of the virus on the company's financial statements. The study also found a positive, non-significant relationship between independence and experience of the Board of Directors and the level of risk disclosure, and the results also showed that there is significant impact of (firm size, auditor type, ownership concentration) on the relationship between the experience and the independence of the Board of Directors and the level of risk disclosure.

Keywords: disclosure of risks, independence of the members of the board of directors, experience and knowledge of the members of the board of directors.

مقدمة

تشهد الأسواق سعياً حثيثاً من الشركات باختلاف نشاطاتها وأحجامها إلى استمرار وجودها وتعظيم حجم أعمالها، ويتم ذلك بمحاولة جذب المزيد من المستثمرين واكتساب ثقتهم من خلال زيادة معدلات الإفصاح التي تصف وضع الشركة والتوقعات المستقبلية لها؛ مما يساعد المستثمرين على اتخاذ القرار.

وقد حاز الإفصاح عن المخاطر على اهتمام واسع من المجتمع المالي كنتيجة طبيعية لحجم الأزمات التي تتعرض لها البيئة الاقتصادية؛ مما شكل حالة من عدم اليقين، أصبح على أثرها هناك حاجة ملحة لزيادة مستويات الإفصاح عن المخاطر، وذلك لمساعدة المستثمرين وأصحاب المصالح على تقييم المخاطر المحيطة بالمنشأة إلى جانب تقييم قدرتها على البقاء والاستمرار في السوق.

ومن أجل دعم وتعزيز عملية الإفصاح عن المخاطر دأب الكثير من الباحثين على دراسة العوامل و المحددات المؤثرة على مستوى الإفصاح عن المخاطر، وكان من تلك العوامل مجلس الإدارة بخصائصه المختلفة ودوره في تحسين مستوى وجودة الإفصاح عن المخاطر، ومع تباين نتائج تلك الدراسات واختلافها باختلاف طبيعة البيئة محل الدراسة كان اختبار هذه المحددات في البيئات الناشئة مثل مصر، أمر حيوي لا بد منه.

مشكلة الدراسة

تعد كل من خاصية الخبرة والاستقلالية داخل مجلس الإدارة من أهم العوامل المحفزة على زيادة مستوى الإفصاح عن المخاطر؛ حيث تعمل تلك الخصائص على الخروج بتقارير مالية تتمتع بقدر عالٍ من الشفافية والموضوعية، والتي يعد الإفصاح عن المخاطر التي تواجهها الشركة مؤشراً مهماً على سلامة وجودة هذه التقارير؛ فالمحتوى الحالي للتقارير المالية السنوية يعاني من القصور وعدم توافر المعلومات الكافية التي تساعد في تقييم المخاطر والفرص التي تواجه الشركة ومن ثم اتخاذ القرارات المناسبة، وذلك على الرغم من قيام الجهات المهنية بإصدار معايير جديدة وتعديل بعض المعايير القائمة بالفعل التي تشجع على الإفصاح عن المخاطر، إلا أن الفجوة المعلوماتية لا زالت قائمة بين ما يجب أن يتم الإفصاح عنه طبقاً لاحتياجات أصحاب المصلحة والإفصاح الفعلي الذي تقوم به الشركات.

ومن هذا الطرح يمكن القول إن عدم كفاية الإفصاح المحاسبي عن المخاطر وتباين مستوى الإفصاح عن المخاطر من شركة لأخرى ربما يرجع في جزء كبير منه إلى تباين دور مجلس الإدارة والتي يرجع الأصل فيه إلى كل من خاصيتي الاستقلالية

والخبرة داخل المجلس؛ حيث تعمل هذه الخصائص على الحد من عدم تماثل المعلومات، وقد جاءت هذه الدراسة للإجابة على السؤال الرئيس الآتي:

هل هناك علاقة بين توافر كل من الخبرة والاستقلالية في مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن المخاطر؟ وما أثر خصائص الشركات على هذه العلاقة؟

أهداف الدراسة

تعني هذه الدراسة باختبار العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة متمثلة في (استقلال مجلس الإدارة، خبرة أعضاء مجلس الإدارة) كمتغيرات مستقلة، ومستوى الإفصاح عن المخاطر كمتغير تابع، وذلك بدلالة كل فئة من فئات المتغيرات الوسيطة والمتمثلة في خصائص الشركة المختلفة ومقارنة الفروق بين هذه الفئات، وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية المصرية عن فترة ثلاث سنوات من ٢٠١٨ - ٢٠٢٠.

أهمية الدراسة

تكتسب الدراسة أهميتها من أهمية الإفصاح عن المخاطر التي تواجه الشركات في الوقت الراهن، والتي قد تؤثر على استمرارية الشركة، ومدى استجابة الشركات للمخاطر المختلفة عن طريق زيادة معدلات الإفصاح عنها؛ وذلك لزيادة معدلات الشفافية في التقارير المالية، وتختبر هذه الدراسة طبيعة العلاقة بين استقلالية وخبرة مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن المخاطر، ومدى تأثير خصائص الشركة (كمتغير وسيط) على هذه العلاقة، وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية المصرية.

من ناحية أخرى قد تفيد هذه الدراسة الجهات المنظمة مثل: الهيئة العامة للرقابة المالية، وهيئة سوق المال عند وضع قواعد و معايير تساعد على زيادة الإفصاح عن المخاطر في البيئة المصرية خاصة في ظل الأحداث الراهنة وواقع معاناة البيئة الاقتصادية العالمية والمحلية بعد ظهور فيروس كورونا المستجد.

الدراسات السابقة

وتستعرض الباحثة أهم الدراسات ذات الصلة بأبعاد مشكلة وموضوع الدراسة بالقدر الذي يخدم أهداف الدراسة، وتم تقسيم الدراسات إلى شقين:

- دراسات باللغة العربية

توصل (المحاميد، ٢٠٢٠) إلى أن هناك أثراً لخصائص مجلس الإدارة على الإفصاح عن المخاطر؛ فقد لوحظ وجود علاقة عكسية غير مهمة إحصائياً بين نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة والإفصاح عن المخاطر، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من: استقلالية مجلس الإدارة وحوافز مجلس الإدارة والفصل بين منصب رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي مع الإفصاح عن المخاطر بالنسبة لعينة الدراسة التي تمثلت في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

كما هدفت دراسة (أبو عباس، ٢٠١٦) إلى التعرف على العوامل التي تفسر الاختلاف في الإفصاح عن المخاطر للبنوك وشركات التأمين الأردنية، وللحصول على البيانات اللازمة، تم استخدام أسلوب تحليل المحتوى للتقارير المالية للفترة (٢٠١٠-٢٠١٤) لعينة الدراسة، والتي شملت على (١٥) بنكا و(٢٣) شركة تأمين، فقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من نوع القطاع، ونسبة مساهمة غير الأردنيين، ومعدل المديونية، ونسبة تركيز الملكية من جهة وبين مستوى الإفصاح عن المخاطر من جهة أخرى، بينما توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من أداء الشركة، نوع الشركة، حجم الشركة، ونوع مدقق الحسابات من جهة ومستوى الإفصاح عن المخاطر من جهة أخرى.

وامتداداً لدراسة العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح عن المخاطر قامت (الملاح، ٢٠١٩) بتحليل العلاقة بين خصائص الشركة والإفصاح عن المخاطر وأثرها على الأداء المالي، وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من (٣٦) شركة مسجلة في البورصة المصرية (EGX 50)، مستخدمة أسلوب تحليل المحتوى في فحص التقارير السنوية للشركات خلال الفترة من عام (٢٠١٦) حتى عام (٢٠١٨)، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية لبعض خصائص الشركة والتي تمثلت في حجم الشركة والرافعة المالية والربحية ولهم تأثير معنوي على الإفصاح عن المخاطر، بينما لم يكن لبعض خصائص الشركة والتي تتمثل في نوع الصناعة والتسجيل في البورصات الأجنبية وحجم مكتب المراجعة تأثير معنوي على الإفصاح عن المخاطر، ووجدت علاقة ارتباط إيجابية وذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن المخاطر والأداء المالي.

واستكشفت دراسة (مليجي، ٢٠١٧) العوامل المؤثرة في الإفصاح عن المخاطر، وتحليل أثره على القرارات المالية في الشركات المسجلة في سوق رأس المال المصري، وذلك بتحليل المحتوى وفحص التقارير السنوية للشركات المسجلة في سوق رأس المال المصري خلال الفترة من عام (٢٠١٤) حتى عام (٢٠١٦) بإجمالي مشاهدات (٥١٩)

مشاهدة، وتوصلت الدراسة إلى ضعف مستوى الإفصاح عن المخاطر في التقارير السنوية لعينة الدراسة، وارتباطه بعلاقة موجبة وذات دلالة معنوية بكل من حجم الشركة، و ربحيتها، وطبيعة النشاط، والتسجيل في أسواق مالية أخرى، ونسبة الأعضاء غير التنفيذيين بالمجلس، وحجم مجلس الإدارة، وجودة لجنة المراجعة، ووجود لجنة لإدارة المخاطر، والملكية الأجنبية.

هذا وقد اختبرت دراسة (رميلي، ٢٠١٨) العلاقة بين جودة الإفصاح عن المعلومات الاستثمارية المستقبلية غير المالية وكفاءة الاستثمار في الشركات المقيدة في البورصة المصرية، وأثر بعض الخصائص التشغيلية للشركة (حجم الشركة ونسبة الرفع المالي) وحوكمة الشركات بالتركيز على خصائص مجلس الإدارة (استقلالية، وحجم المجلس، ازدواجية دور عضو مجلس الإدارة المنتدب، ونسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة) على تلك العلاقة، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي لجودة الإفصاح عن المعلومات الاستثمارية المستقبلية غير المالية على كفاءة الاستثمار، وعدم تأثير نسبة الرفع المالي أو حجم الشركة على تلك العلاقة، بينما تؤثر خصائص مجلس الإدارة على تلك العلاقة، حيث يوجد أثر معنوي لحجم المجلس، واستقلاليته، وازدواجية دور عضو مجلس الإدارة المنتدب، ونسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة على تلك العلاقة.

- الدراسات باللغة الإنجليزية

هدفت دراسة (Dyah Setyaningrum, 2018) إلى دراسة آثار كل من هيكل الملكية، تكوين مجلس الإدارة والمجلس المفوض، ولجان سياسة المخاطر، على الكشف عن المخاطر. وتم بناء الدراسة على ٣٦٥ عينة من الشركات المدرجة في إندونيسيا في عام ٢٠١٥ باستخدام طريقة الانحدار المتعددة، وضحت النتائج أن الشركات المدرجة علناً في إندونيسيا تميل إلى الكشف عن معلومات "جيدة" عن المخاطر بدلاً من المعلومات "السيئة" عن المخاطر، ووجدت الدراسة أن تركيز الملكية له تأثير سلبي على الإفصاح عن المخاطر، في حين أن الملكية الحكومية، وحجم مجلس الإدارة، ولجان سياسة المخاطر لها تأثير إيجابي على الكشف عن المخاطر، لم تجد الدراسة تأثيراً كبيراً للملكية الأجنبية، واستقلال المديرين والمفوضين، والتنوع بين الجنسين على الكشف عن المخاطر، واتفقت معها دراسة (Saleh, 2018) في عدم وجود علاقة ذات دلالة بين استقلال المجلس والإفصاح عن المخاطر وذلك في دراستها العوامل الرئيسة المؤثرة على الإفصاح عن المخاطر بالتطبيق على ٥٥ شركة من الشركات المقيدة بهيئة سوق

المال المصرية، باستخدام أسلوب تحليل المحتوى؛ وقد أشارت النتائج أيضاً إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة احصائية بين الازدواجية وفعالية لجنة المراجعة ونوع مكتب المراجعة ومستوى الإفصاح عن المخاطر.

بحثت دراسة (Mohd Ali, et all, 2018) في تأثير آليات حوكمة الشركات على مستوى الكشف عن المخاطر بين الشركات المرتبطة بالحكومة الماليزية (GLCs)، وقد تم اعتماد تحليل المحتوى للتقارير المالية السنوية لعام ٢٠١٤ التي شملت ٣٦ شركة، وأظهرت الدراسة أن حجم مجلس الإدارة يؤثر على مستوى الكشف عن المخاطر، وذلك في أغلب عينة الدراسة. ومع ذلك، وجد أن لجنة إدارة المخاطر واستقلالية مجلس الإدارة وخبرة مجلس الإدارة لا تؤثر على مستوى الكشف عن المخاطر، بينما جاءت دراسة (Al kurdi, 2019) لعينة من الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية الأردنية، وتم ذلك بتحليل التقارير السنوية للشركات للفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٥، و توصلت إلى أن آليات الحوكمة والتي تشمل كل من (حجم مجلس الإدارة واستقلالية المجلس والفصل بين المهام واجتماعات لجنة المراجعة) لها تأثير إيجابي من الناحية الإحصائية على الإفصاح عن المخاطر الطوعية، بينما لم يكن هذا هو الحال مع خاصية الملكية الإدارية، علاوة على ذلك كشفت النتائج أن المديرين المستقلين كان لهم تأثير إيجابي كبير على الإفصاح عن المخاطر الإلزامية، وحجم لجنة المراجعة كان له تأثير إيجابي كبير على المخاطر الإلزامية، أخيراً وضحت النتائج أن الرافعة المالية والربحية من بين العوامل المحددة للإفصاح عن المخاطر.

وفي اتجاه بحث العلاقة بين آليات الحوكمة وسلوك الكشف عن المخاطر قدمت (Lajili, 2009) دليلاً ميدانياً على أن الشركات الكندية تكشف عن معلومات إدارة المخاطر، علاوة على إفصاحات المخاطر الإلزامية إذا كانت هذه الشركات كبيرة الحجم، وإذا كان مجالس إدارتها تضم أعضاء أكثر استقلالية، و أن هياكل الملكية التي تسيطر عليها الأقليات تؤثر سلباً على الإفصاح عن المخاطر، كما أظهرت دراسة (Ibrahim,) 2019 أن الفصل بين منصب الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة، وفعالية لجنة التدقيق، وملكية الدولة، والتعقيد في عمليات الشركة، والحجم والربحية تؤثر بشكل إيجابي على الكشف عن المخاطر، بينما لم تجد أي ارتباطات مهمة لاستقلال مجلس الإدارة، وملكية المؤسسات، ونوع المراجع، والرافعة المالية وعمر الشركة.

هذا وقد ركزت مجموعة من الدراسات على تحليل واختبار العلاقة بين خصائص الشركات مثل: (حجم الشركة، الرافعة المالية، السيولة، الربحية، حجم مكتب المراجعة،

طبيعة النشاط) والإفصاح عن مخاطر الشركات؛ فعلى سبيل المثال أكدت النتائج الميدانية لكل من (Al-shammari, 2014; Habtoor, 2017; Dey, 2018; Elshandidy, 2018) على وجود ارتباط إيجابي بين حجم الشركة و حجم مكتب المراجعة وبين مستوى الإفصاح عن المخاطر، واتفقت دراسة (Marzouk, 2015) على وجود علاقة إيجابية بين حجم الشركة و مستوى الإفصاح عن المخاطر، كما كشفت عن وجود علاقة إيجابية ولكنها غير مهمة بين مدى إفصاح الشركات عن المخاطر وبعض الخصائص الخاصة بالشركة مثل: نوع الصناعة، والربحية والإدراج المتبادل، والعلاقة السلبية وغير الهامة بين احتياطات الشركات ومستوى إفصاح الشركات عن المخاطر، وفي السياق نفسه توصلت دراسة (Sabrina, 2019) إلى وجود تأثير كبير لكل من الملكية الأجنبية للأسهم، وحجم الشركة على مستوى الإفصاح عن المخاطر، كما وجدت الدراسة عدم وجود تأثير ذي أهمية لكل من الملكية العامة للأسهم، وربحية الشركة على إفصاح الشركات عن المخاطر، وذلك بتحليل محتوى ٢٥ شركة من شركات صناعة السلع الاستهلاكية المقيدة في الأوراق المالية بإندونيسيا خلال الفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٥. ومن خلال عرض الدراسات السابقة سواء تلك التي باللغة العربية أو التي باللغة الإنجليزية يتضح وجود شبه إجماع من تلك الدراسات على وجود انخفاض نسبي في مستوى وجودة الإفصاح عن المخاطر في الدول الناشئة وخاصة مصر، وهذا ما كشفت عنه نتائج كل من (Kwadjo Appiagyei, 2016, Salem Issal Haj, 2019, Nazieh.Ezat, 2014, Habtoor, 2017, الملاح، ٢٠١٩، ، مليجي، ٢٠١٧)، كما لوحظ أيضا، وجود تباين في هيكل الإفصاح عن المخاطر في الشركات المصرية في الواقع العملي، وفيما يتعلق بعلاقة وأثر خصائص مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح عن المخاطر فجاءت النتائج متباينة، وفيما يتعلق بخاصية الخبرة والمعرفة في مجلس الإدارة وأثرها على مستوى الإفصاح عن المخاطر فلم يتم تناولها في الدراسات العربية وذلك على حد علم الباحثة، وهو ما يعد إضافة مهمة مميزة لهذه الدراسة عن غيرها.

حدود الدراسة

يقتصر البحث على دراسة العلاقة بين استقلالية وخبرة مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن المخاطر، وأثر بعض خصائص الشركة على هذه العلاقة، ومن ثم فإن محددات مستوى الإفصاح عن المخاطر الأخرى تقع خارج نطاق الدراسة إلا بقدر ما يلزم لمعالجة مشكلة الدراسة، كما اقتصرت عينة الدراسة على ٧١ شركة من الشركات المقيدة بهيئة الأوراق المالية المصرية والتي يتم تداول أسهمها بانتظام خلال فترة ثلاث

سنوات من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٠، ويخرج عن نطاق البحث البنوك وشركات التأمين؛ لما لها من طبيعة خاصة وقواعد خاصة تنظم عملية الإفصاح لها.

- تبويب محتوى الدراسة:

بغرض تحقيق أهداف الدراسة تم تقسيمها على النحو الآتي:

أولاً: مفهوم الإفصاح عن المخاطر وتصنيفاته.

ثانياً: أثر خصائص مجلس الإدارة (الخبرة والاستقلالية) على مستوى الإفصاح عن المخاطر.

ثالثاً: الدراسة التطبيقية.

رابعاً: خلاصة الدراسة، وتوصياتها.

أولاً: مفهوم وتصنيفات الإفصاح عن المخاطر:

جاءت مفاهيم الإفصاح عن المخاطر متعددة، ومن أبرز هذه المفاهيم ما جاء به (Linsley & Shrivies, 2006, P389) حيث عرف الإفصاح عن المخاطر بأنه "إخطار القارئ بأي فرصة أو احتمال، أو بأي خطر أو ضرر أو تهديد قد تتعرض له الشركة، يكون قد أثر بالفعل على الشركة أو قد يؤثر على الشركة في المستقبل أو في إدارة الشركة لهذا الخطر، بينما عرف (Hassan,2009,P669) الإفصاح عن المخاطر بـ "البيانات المالية التي تتضمن معلومات حول تقديرات المديرين، والأحكام، والاعتماد على السياسات المحاسبية المستندة إلى السوق مثل: انخفاض القيمة، والتحوط من المشتقات، والأدوات المالية، والقيمة العادلة، وكذلك الإفصاح عن العمليات المركزة، والمعلومات غير المالية عن خطط الشركات، واستراتيجيات التوظيف، والمخاطر التشغيلية والاقتصادية والسياسية والمالية".

كما عرفها (Probohudono Et Al, 2011,P124) بـ "توفير معلومات ذات صلة بجميع عوامل الخطر الرئيسية التي تمر بها الشركة تكون ذات صلة وموثوقة ومحايدة ومفهومة وكاملة، بصورة تمكن أصحاب المصالح من اتخاذ القرارات التجارية والاستثمارية"، وعرفه (المليجي، ٢٠١٧، ص ١٤٦) بأنه " جميع المعلومات التي تقدمها الشركة في التقرير السنوي وتصف المخاطر الرئيسية التي تتعرض لها، وطرق ادارتها، وأثارها الاقتصادية المتوقعة على الأداء الحالي والمستقبلي، وهو ما يسهم في تقليل درجة عدم اليقين في أنشطة الشركة".

هذا ويمكن للباحثة استخلاص "أن الإفصاح عن المخاطر هو أن يتم إعلام الأطراف ذات الصلة بآثار المعاملات، وبالمخاطر التي تتعرض لها الشركة وكيفية تعامل الشركة مع هذه المخاطر على أن يتم ذلك بشكل يمكن المستخدم من تقييم هذه المخاطر، وتحديد أثرها عليه، ومن ثم جعل الأزمات المالية المستقبلية أقل احتمالاً".

هذا وقد تعددت تصنيفات المخاطر بتعدد الدراسات التي تناولت موضوع الإفصاح عن المخاطر، ويبين الجدول الآتي أبرز هذه التصنيفات:
جدول رقم (١)

<p>مخاطر الائتمان-مخاطر السيولة-مخاطر السوق (مخاطر الأسعار الأخرى-مخاطر سعر الفائدة-مخاطر سعر العملة)</p>	<p>- أولاً : تصنيف المخاطر طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم ٧ "الأدوات المالية : الإفصاحات (IFRS7, ٢٢٠) (2019,</p>
<p>مخاطر السوق (مخاطر أسعار الفائدة- مخاطر أسعار الأسهم - خطر التغير في أسعار الصرف- مخاطر أسعار السلع) - خطر الائتمان- خطر السيولة- مخاطر التشغيل- المخاطر القانونية والتنظيمية- مخاطر الأعمال- المخاطر الاستراتيجية- مخاطر السمعة.</p>	<p>- ثانياً: تصنيف (Crouhy,et all : 2006, P26:36)</p>
<p>المخاطر المالية- مخاطر تشغيلية- مخاطر ضريبية وقانونية- مخاطر الأعمال</p>	<p>- ثالثاً : تصنيف (Vandemaele et) :(al, 2009, P2:3</p>

<p>المخاطر المالية (مخاطر السوق، ومخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، والمخاطر القانونية والتشغيلية) المخاطر غير المالية (المخاطر الاستراتيجية، ومخاطر الأعمال)</p>	<p>- رابعا : تصنيف (Cabedo&Tirado, 2004): (الملاح، ٢٠١٩، ص٩)</p>
<p>قسمها إلى ثلاثة مستويات؛ يشير المستوى الأول إلى المخاطر المنهجية (المخاطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية) التي لا تتحكم فيها المنظمة إلا بقدر ضئيل، ويمثل المستوى الثاني العوامل التنافسية والتنظيمية واعتبارات تخص سمعة الشركة، وهذا المستوى لا يمكن للمنظمات السيطرة عليه، ولكن يمكنها التأثير عليه، فيما ينشأ المستوى الثالث من الائتمان والسوق والسيولة والتكنولوجيا والتشغيل والأشخاص، وتختلف هذه المخاطر باختلاف الصناعات، ولكن يمكن أن يكون للمنظمة تأثير كبير عليها.</p>	<p>- خامساً: تصنيف الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC، ١٩٩٩): - (Farahat et all, 2016, P23</p>
<p>١- المخاطر المنتظمة (مخاطر أسعار الفائدة الداخلية، مخاطر سعر الصرف، خطر التضخم، المخاطر السياسية، خطر الركود) ٢. المخاطر غير المنتظمة (مخاطر الأعمال، مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان، المخاطر التشغيلية، مخاطر الرقابة الداخلية، المخاطر الاستراتيجية)</p>	<p>- سادساً: تصنيف (Mousa, Elamir, 2013, P53</p>

ثانياً: أثر استقلال وخبرة أعضاء مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح عن المخاطر:

١. أثر استقلالية أعضاء مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح عن المخاطر:
تقع على عاتق مجلس الإدارة مهمة إدارة المخاطر في الشركة، والتي تشمل تحليل المخاطر التي تتعرض لها الشركة وتحديد المستوى المقبول منها بالنسبة لأوضاع

الشركة، ووضع السياسات المناسبة للتعامل مع هذه المخاطر، وأيضا وضع المؤشرات لقياسها ومتابعتها (دليل حوكمة الشركات، ٢٠١٦، ص٣٠)، ويعد الإفصاح عن المخاطر جزءاً لا يتجزأ من إدارة المخاطر لماله من دور في مراقبة المخاطر والكشف عن المخاطر المحتملة ومن ثم تجنب حدوثها. (Lindsley & Shrivs, 2005, P121)، و طبقا لنظرية الوكالة وجدت بعض الدراسات أن استقلالية مجلس الإدارة (مقاسة بعدد الأعضاء المستقلين وغير التنفيذيين) تعمل على تقليل عدم تماثل المعلومات ومن ثم تقليل تكاليف الوكالة كما تعمل على زيادة جودة التقارير المالية والتي يعد جوهرها الإفصاح الجيد عن المخاطر. (مجدى مليجي، ٢٠١٧، ص١٥٠، Mohd، Vandemaele, 2009, P9, P7, P5, P7, Ali, 2018)، كما وأنه طبقا لنظرية الإشارة يسعى المديرون غير التنفيذيين والمستقلين إلى تكوين سمعة طيبة، وذلك بإبراز كفاءتهم لأصحاب العمل المحتملين، وإعطاء إشارة على امتلاكهم القدر الأكبر من القوة التي تمكنهم من إجبار الإدارة على توفير مزيد من الإفصاح. (Moumen, 2016, P 13).

٢. أثر خبرة أعضاء مجلس الإدارة على الإفصاح عن المخاطر:

تعد "النوعية" من الأمور التي يجب مراعاتها عند تشكيل مجلس الإدارة ويقصد بالنوعية ضرورة توافر المهارة والخبرة (المالية أو في مجال نشاط الشركة) في أعضاء المجلس؛ مما يؤهلهم للتعامل مع الجوانب المختلفة للنشاط، وأيضا التعامل مع التغيير البيئي في تعقيدات الأعمال والمنافسة وتمكينهم من متابعة ومساءلة الإدارة التنفيذية عن أعمالها (Mohd Ali, 2018, P)، وقد أكدت لجنة (Cadbury, 1992) على أن المعرفة والدراية بشئون الشركة من الخبرات الضرورية التي يجب أن تتوافر في أعضاء المجلس لما لها من دور في تدعيم جوانب حوكمة الشركات. (الزعيبي، ٢٠١٦، ص١٥) فطبقا لنظرية الوكالة يخفف وجود الخبرة المالية/الصناعية لدى أعضاء المجلس من نزاع الوكالة بين الإدارة وأصحاب المصالح، والتقليل من عدم تماثل المعلومات؛ حيث يحسن وجود الخبراء من عملية تدفق المعلومات وتقوية الاتصال على المستوى الداخلي والخارجي ومن ثم تخفيف ضغط أصحاب المصالح، كما ترتبط الخبرة المحاسبية ارتباطا مباشرا بإعداد التقارير المالية عالية الجودة؛ مما يزيد من درجة الشفافية، ومن ثم ثقة المستثمر في الشركة كمنشأة مستمرة. (Masud, Mi Bae, 2019, P422).

ثالثاً: الدراسة التطبيقية:

يتناول هذا الجانب متغيرات الدراسة، وكيفية قياسها، مصادر جمع البيانات:

أ/ متغيرات الدراسة:

وتتمثل متغيرات الدراسة في المتغير التابع، المتغيرات المستقلة، المتغيرات الضابطة كما يأتي:

المتغير التابع:

الإفصاح عن المخاطر: و لقياس مستوى الإفصاح عن المخاطر اعتمدت الباحثة على مؤشر تم إعداده بناء على عدد من المؤشرات التي تم استخدامها في عدة دراسات سابقة (Nazieh Amr Ezat, 2014, Linsley P.M, P.J. Shrives,2006)، (Konishi,N and M.M. Ali, 2007) إلى جانب بعض البنود التي تم إضافتها بعض الاطلاع على القوائم المالية والتي تم الإشارة إليها ب (*)، ويحتوي مؤشر الإفصاح المستخدم على ٤٢ بند موزعة على ٦ مجموعات كالآتي:

جدول رقم (٢)

عناصر الخطر	الخطر
مخاطر سعر الفائدة، مخاطر سعر الصرف، مخاطر الأسعار الأخرى، مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان، مخاطر إدارة رأس المال، الالتزامات والالتزامات المحتملة*، مخاطر التغير في قيمة الأدوات المالية*، اضمحلال في قيمة الأصول*.	- مخاطر مالية:
إرضاء العميل، تطوير المنتج، الكفاءة والأداء، المصادر، تقادم وانكماش المخزون، مخاطر بيئية، الصحة والسلامة، تآكل العلامة التجارية.	- مخاطر العمليات (التشغيل)
الإدارة والقيادة، الاستعانة بمصادر خارجية، حوافز الأداء، مجال الاتصالات، تغيير الاستعدادات	- مخاطر التمكين
النزاهة، التمكين، التوفر، بنية تحتية	- مخاطر التكنولوجيا
الدعوى والنزاعات والمخالفات، السمعة، التغيرات في قانون الضرائب.	- إدارة مخاطر النزاهة واحتيال الموظفين والمخاطر التنظيمية

التغيرات في البيئة السياسية، إطلاق منتجات جديدة، دورة حياة المنتج، قياس الأداء، التقييم، التخطيط، التسعير، مسح بيئي، الصناعة، المنافسون، تحالفات و مشاريع المشتركة*، التغيرات في البيئة القانونية و الاقتصادية*، الاعتماد على عدد من العملاء*	- المخاطر الاستراتيجية
---	------------------------

ويعتمد قياس مستوى الإفصاح عن المخاطر على عدد العناصر التي تم الإفصاح عنها إلى إجمالي بنود مؤشر الإفصاح الموضح أعلاه؛ حيث إن كل عنصر من عناصر الإفصاح سيأخذ القيمة (١) في حال وجوده، أو (٠) في حال عدم وجوده ولتقدير معدل الإفصاح عن المخاطر التي تم فحصها تم استخدام النموذج الآتي:

$$0 \leq RDI_j = \frac{\sum \text{Risk disclosed by the company}}{\text{Total risk must be disclosed}} \leq 1$$

ويمكن توضيح متغيرات الدراسة التابعة والمستقلة من خلال الجدول الآتي، إلى جانب المتغيرات الرقابية المتمثلة في خصائص الشركة (حجم الشركة، طبيعة أو نوع النشاط، حجم مكتب المراجعة، الرافعة المالية، تركيز الملكية):

جدول رقم (٣)

طريقة القياس	الرمز	متغيرات الدراسة
تقاس بنسبة عدد البنود في المؤشر المستخدم التي يتم الإفصاح عنها في كل شركة مقسوما على إجمالي البنود.	RD	المتغير التابع: الإفصاح عن المخاطر
تقاس بنسبة عدد الأعضاء المستقلين (الخارجيين) إلى إجمالي عدداً أعضاء.	BRD IND	المتغيرات المستقلة: - استقلالية مجلس الإدارة
تقاس بنسبة عدد الأعضاء من ذوي الخبرة داخل المجلس إلى إجمالي عدد الأعضاء.	BRD EXP	- خبرة مجلس الإدارة

اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية السنة (Hassan, 2009)	FSIZE	المتغيرات الرقابية : - حجم الشركة
وفقاً لتقسيم الشركات إلى القطاعات التي تنتمي إليها، والتي بلغت في هذه الدراسة ١٣ قطاعاً؛ وذلك بإعطاء رقم تدريجي لكل قطاع. (Amran et all, 2009)	INDUSTRY	- نوع النشاط
يُقاس بقسمة إجمالي الالتزامات على إجمالي الأصول في نهاية العام، (Ibrahim, Habbash, 2019)	LEV	- الرافعة المالية
متغير وهمي يأخذ (١) إذا كانت الشركة تم مراجعتها من قبل أحد مكاتب المراجعة الكبار (Big 4)، أو (٠) بخلاف ذلك (Vandemaele et all, 2009)	AUDIT	- حجم مكتب المراجعة
إجمالي الأسهم التي يمتلكها مساهمون بنسبة أكثر من ٥% إلى إجمالي عدد الأسهم (Farhat, 2016)	CONCOWNER	- تركيز الملكية

ب: مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المساهمة المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية خلال الفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٠ موزعة على سبعة عشر قطاعاً، أما عينة الدراسة فقد بلغت ٧١ شركة مساهمة مصرية انطبقت عليها الشروط الآتية: أن تتوافر التقارير المالية عن الشركة - محل الدراسة - بشكل منتظم طوال فترة الدراسة، وأن تتوافر فيها البيانات اللازمة لقياس كافة متغيرات الدراسة، أن يتم استثناء الشركات ذات الطبيعة المالية، مثل: شركات التأمين، وقطاع البنوك؛ نظراً لطبيعتها الخاصة.

ج: أسلوب جمع البيانات ومصادر الحصول عليها:

اعتمدت الباحثة في دراسة وتحليل معلومات المخاطر المفصح عنها على أسلوب تحليل المحتوى اليدوي للتقارير المالية السنوية والإيضاحات المتممة لها وذلك للشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية المصرية في حدود العينة المختارة، كما اعتمدت الباحثة - أيضاً - على تقارير مجلس الإدارة و المعلومات المتوافرة - أيضاً - في تقارير الحوكمة إلى جانب المعلومات الموجودة في نماذج الإفصاح عن مجلس الإدارة وهيكل المساهمين، وقد تم اختيار أسلوب تحليل المحتوى لأن الدراسة تركز على مدى أو مقدار الإفصاح عن المخاطر وليس جودة الإفصاح عن المخاطر، كما أنه يعد الأسلوب الأكثر شيوعاً واستخداماً في الكشف عن المخاطر. (Saleh,2018, Salem,Issal Haj,2019, Al-Shammari, 2014, Marzouk,2015, Kwadjo Appiagyei, 2016, Elshandidy, 2018, Habtoor,2017).

وقد قصرت فترة الدراسة على ثلاث سنوات فقط لتشمل الفترة من ٢٠١٨ حتى ٢٠٢٠؛ وذلك نظراً لأن الباحثة لا تهدف إلى قياس مدى تطور مستوى الإفصاح عن المخاطر عبر فترة من الزمن، وإنما تهدف إلى قياس أثر متغيرات معينة (خبرة واستقلالية مجلس الإدارة) على متغير آخر وهو مستوى الإفصاح عن المخاطر عند كل فئة من فئات المتغيرات الوسيطة، إلى جانب ما يحتاجه أسلوب تحليل المحتوى من وقت وجهد كبيرين، هذا وقد تم جمع البيانات الخاصة بالدراسة من خلال المواقع الإلكترونية لهذه الشركات، إلى جانب مواقع إلكترونية أخرى مثل: موقع البورصة المصرية (www.egx.com.eg)، وكذلك موقع مباشر مصر (www.mubasher.info).

د-نموذج الدراسة:

تعتمد الباحثة في اختبار فروض الدراسة على نموذج الانحدار المتعدد، وذلك لقياس العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة (الخبرة والاستقلالية) ومستوى الإفصاح عن المخاطر، وقامت الباحثة بصياغة النموذج الآتي لاختبار فروض الدراسة:

$$RD=B_0+B_1BRDIND+B_2BRDEXP+B_3FSIZE+B_4INDUSTRY+B_5LEV+B_6AUDIT+B_7CONCOWNER+\epsilon_{it}$$

1. RD= Risk Disclosure الإفصاح عن المخاطر
2. B0= The intercept or constant. تقاطع أو ثابت نموذج الانحدار
3. BRDIND= Board Independence استقلالية مجلس الإدارة
4. BRDEXP = Board experts خبرة أعضاء مجلس الإدارة
5. FSIZE = Firm Size حجم الشركة
6. INDUSTRY= Industry Type نوع النشاط
7. LEV= Leverage الرافعة المالية
8. AUDIT= Audit حجم مكتب المراجعة
9. CONCOWNER= Concentration Owner تركيز الملكية
10. ϵ_{it} = standard error بند الخطأ العشوائي

هـ- الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم استخدام برنامج SPSS Version 24، Excle والاستعانة بالأساليب الآتية:
- اختبار كولموجوروف - سميرنوف Kolmogorov-Smirnov : لاختبار معيارية البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة، ومدى تبعيتها للتوزيع الطبيعي Normal Distribution.

Distribution

الإحصاء الوصفي Descriptive Statistics مثل: مقاييس النزعة المركزية والتشتت، لتحديد خصائص متغيرات الدراسة، ومعالمها المبدئية، والإحصاء الاستدلالي، واختبارات الفروض.

و- التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة:

• اختبار معيارية البيانات Normality test:

تم استخدام اختبار كولموجوروف - سميرنوف Kolmogorov-Smirnov؛ لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وعكست النتائج أن البيانات الخاصة

بمتغيرات الدراسة لا تتبع التوزيع الطبيعي (مستوى معنوية أقل من ٠.٠٥)؛ مما يعني اللجوء لاستخدام الاختبارات اللامعلمية لتحليل بيانات الدراسة.

الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة:

جدول (5) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة (المستمرة)

م	المتغير	العدد	أقل قيمة	أعلى قيمة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١.	استقلالية مجلس الإدارة	213	0%	67%	25%	14%
٢.	خبرة مجلس الإدارة	211	0%	100%	42%	21%
٣.	حجم الشركة	213	7.24	10.87	9.06	0.79
٤.	الرافعة المالية	213	0%	939%	48%	89%
٥.	هيكل الملكية	213	5.24%	96.49%	62.81%	22.40%

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج spss

يظهر الجدول رقم (١) الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة المستمرة، والتي كانت كما يأتي:

١. بلغ الوسط الحسابي للمتغير استقلالية أعضاء مجلس الإدارة ٢٥%، والانحراف المعياري ١٤%، كما بلغت أقل قيمة لنسبة استقلالية أعضاء مجلس الإدارة ٠%، وأعلى قيمة ٦٧%، وهذا يعبر عن انخفاض معدل الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة بالنسبة لمعظم شركات عينة الدراسة.
٢. ان المتوسط الحسابي لخبرة مجلس الإدارة بلغ ٤٢%، بانحراف معياري ٢٣%، هذا وبلغت أعلى قيمة لنسبة خبرة مجلس الإدارة ١٠٠%، وأقل قيمة ٠%، وهذا يعني عدم توافر المهارة والخبرة (المالية أو في مجال نشاط الشركة) في مجالس إدارات بعض الشركات.

٣. أما المتوسط الحسابي لحجم الشركة مقاسا بلوغاريتم فإجمالي الأصول ٩,٦، بانحراف معياري ٠,٧٩، وكانت أقل قيمة ٧,٢٤، وأعلى قيمة لاجمالي الأصول بلغت ١٠,٨٧.
٤. الرافعة المالية بلغ المتوسط الحسابي لها ٤٨%، والانحراف المعياري ٨٩%، وبلغت أعلى قيمة ٩٣,٩%، وأقل قيمة ٠% وذلك لأن أحد الشركات في عامي ٢٠١٨، ٢٠١٩، بلغت نسبة الرفع المالي صفر.
٥. كما بلغ المتوسط الحسابي لهيكل الملكية ٦٢,٨١%، بانحراف معياري ٢٢,٤٠%، وبلغت أقل قيمة ٥,٢٤، و أعلى قيمة ٩٦,٤٩؛ مما يعني أن هناك شركات تعتمد بشكل شبه كامل على الديون في تمويل أصولها. وبيّن الجدول رقم (٢) الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة الرقابية الوهمية:

جدول (٦) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة (الوهمية)

المتغير	التكرار	النسبة
١. قطاع موارد أساسية	15	7.0
٢. قطاع رعاية صحية و أدوية	15	7.0
٣. قطاع خدمات ومنتجات صناعية	12	5.6
٤. قطاع العقارات	36	16.9
٥. قطاع السياحة والترفيه	9	4.2
٦. قطاع الاتصالات و التكنولوجيا	9	4.2
٧. قطاع أغذية ومشروبات وتبغ	18	8.5
٨. قطاع التعليم	6	2.8
٩. قطاع خدمات النقل و الشحن	9	4.2
١٠. قطاع الطاقة و الخدمات	3	1.4
١١. قطاع المقاولات والانشاءات	15	7.0
١٢. قطاع المنسوجات و السلع المعمرة	12	5.6
١٣. خدمات مالية غير مصرفية	54	25.4
أحد مكاتب المراجعة الكبار (Big 4)	147	69.0
خلاف ذلك	66	31.0
المجموع	٢١٣	١٠٠%

وقد تبين أن ٦٩% من الشركات المدرجة بالبورصة المصرية؛ أي ما يعادل ٤٩ شركة من شركات العينة يتم مراجعتها من قبل أحد مكاتب المراجعة الكبار؛ مما يدل على ارتفاع جودة المراجعة في هذه الشركات، بينما بلغت نسبة الشركات التي يتم مراجعتها من قبل مكاتب مراجعة محلية أو عالمية لا تنتمي إلى مكاتب المراجعة الكبرى ٣١% بما يعادل ٢٢ شركة؛ مما قد يدل على انخفاض جودة المراجعة بهذه الشركات.

المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة أسيوط، العدد ٧٧، مارس ٢٠٢٣

أما فيما يتعلق بالمتغير التابع (الإفصاح عن المخاطر) فالجدول الآتي يوضح الوصف الإحصائي له والذي جاء كالتالي:

جدول (٧) نسب الإفصاح عن المخاطر

م	المتغير	العدد	أقل قيمة	أعلى قيمة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١.	مخاطر_مالية	213	11.11%	100.00%	70.74%	17.89%
٢.	مخاطر_تشغيل	213	0.00%	50.00%	6.10%	10.90%
٣.	مخاطر_تمكين	213	0.00%	40.00%	5.26%	9.84%
٤.	مخاطر_التكنولوجيا	213	0.00%	50.00%	1.41%	6.27%
٥.	مخاطر_النزاهة	213	0.00%	66.67%	30.52%	12.22%
٦.	مخاطر_استراتيجية	213	0.00%	41.67%	6.38%	6.83%

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

من خلال الجدول السابق يتضح زيادة معدل الإفصاح عن المخاطر في عامي ٢٠١٩، ٢٠٢٠ عن عام ٢٠١٨؛ حيث جاء متوسط الإفصاح عن المخاطر العادية في ٢٠١٨ بمعدل ١٧.٢٣٨%، بينما كان متوسط الإفصاح عن المخاطر في ٢٠١٩ ٢١.٨٨%، وزادت في عام ٢٠٢٠؛ حيث جاء معدل الإفصاح ٢١.١٢%، ويمكن إرجاع ذلك إلى زيادة معدل المخاطر التي تعرضت لها الشركات في هذه الفترة، ومن الجدول أيضا، يتضح أن أعلى معدل للإفصاح عن المخاطر كان عن المخاطر المالية والتي جاء المتوسط الحسابي لها ٧٠.٧٤%؛ وهي نسبة كبيرة إلى حد ما مقارنة بباقي النسب الخاصة بالمخاطر الأخرى، وذلك بانحراف معياري ١٧.٨٩%؛ أي أن الاختلاف بين الشركات فيما يتعلق بمستوى الإفصاح عن المخاطر المالية ليس كبير.

الإحصاء الاستدلالي، واختبارات الفروض

تم اختبار الفروض عن طريق إيجاد معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة والتابعة عند كل فئة من فئات المتغيرات الوسيطة ومقارنة الفروق بين هذه الفئات، وقد

تم إجراء الاختبار باستخدام برنامج SPSS V.24، وكانت نتائج اختبارات الفروض كالتالي:

الفرض الأول:

H1- توجد علاقة ارتباط طردية	H1.١ يوجد أثر معنوي لنوع النشاط على العلاقة بين استقلالية أعضاء مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن المخاطر.
جوهرية بين استقلال أعضاء مجلس الإدارة	H1.٢ يوجد أثر معنوي لحجم الشركة على العلاقة بين استقلالية أعضاء مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن المخاطر.
ومستوى الإفصاح عن المخاطر	H1.٣ يوجد أثر معنوي لحجم مكتب المراجعة على العلاقة بين استقلالية أعضاء مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن المخاطر.
	H1.٤ يوجد أثر معنوي لنسبة الرفع المالي على العلاقة بين استقلالية أعضاء مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن المخاطر.
	H1.٥ يوجد أثر معنوي لتركيز الملكية على العلاقة بين استقلالية أعضاء مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن المخاطر.

H1- توجد علاقة ارتباط طردية جوهرية بين استقلال أعضاء مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن المخاطر.

جدول رقم (٨)

المخاطر							استقلالية أعضاء مجلس الإدارة
اجمالي المخاطر	مخاطر استراتيجية	مخاطر النزاهة	مخاطر التكنولوجيا	مخاطر ر تمكين	مخاطر ر تشغيل	مخاطر مالية	
.012	.018	-.119	.088	-.029	.094	.062	

وجود علاقة طردية غير دالة إحصائياً بين عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين (الخارجيين) ومستوى الإفصاح عن المخاطر، ويمكن إرجاع ضعف تأثير استقلالية مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح عن المخاطر بأن المديرين المستقلين قد لا يكون لديهم فهم كاف ومناسب لأنشطة الشركة، كما قد يرجع لعدم التفرغ الكامل؛ نظراً لعملهم

لدى منشآت أخرى، وتتفق هذه النتيجة مع كل من (Dyah,2018، Ibrahim, Habbash، 2019، Vandemele,2009، Saleh Et Al,2018، Al-Shammari, 2014، المحاميد، ٢٠٢٠)، بينما اختلفت مع ما توصل إليه كل من (Haj,2019، Salem، AL، 2019، Kurdi، 2009، Lajili، 2016، Namazi، مليجي، ٢٠١٧).

أما عن اختبارات الفروض الفرعية فجاءت كالاتي:

H1.1 يوجد أثر معنوي لنوع النشاط على العلاقة بين استقلالية أعضاء مجلس الإدارة وبين مستوى الإفصاح عن المخاطر.

جدول رقم (9)

المخاطر							استقلالية مجلس الإدارة
الإفصاح عن المخاطر	مخاطر استراتيجية	مخاطر النزاهة	مخاطر التكنولوجيا	مخاطر تمكين جيا	مخاطر تشغيل	مخاطر مالية	نوع النشاط
0.15	0.16	0.29	0.00	0.05	-0.24	0.04	قطاع موارد أساسية
-0.15	-0.31	0.38	-0.18	-0.10	0.29	-.545*	قطاع رعاية صحية و أدوية
0.13	-0.23	0.26	0.00	0.42	-0.17	-0.08	قطاع خدمات ومنتجات صناعية
-0.05	0.04	0.00	0.16	0.28	-0.06	-0.22	قطاع العقارات
.773*	0.64	0.00	0.00	0.00	0.54	.873*	قطاع السياحة والترفيه
-0.45	- .839*	0.00	0.00	0.26	0.30	-0.45	قطاع الاتصالات و التكنولوجيا
0.13	-0.07	0.34	-0.38	0.00	-0.19	.659*	قطاع أغذية ومشروبات وتبغ
0.00	-.845*	0.00	0.00	0.00	0.00	0.29	قطاع التعليم
0.65	0.49	-0.55	-0.44	0.36	.834 **	.716*	قطاع خدمات النقل و الشحن
0.50	-0.50	0.00	0.00	0.00	0.87	0.00	قطاع الطاقة و الخدمات
.533*	0.31	-0.39	.573*	.701*	.597 *	0.02	قطاع المقاولات والإنشاءات
.660*	-0.25	0.00	0.00	-0.13	0.00	.824*	قطاع المنسوجات و السلع المعمرة
-0.05	0.13	0.04	-0.04	- .402*	-0.22	0.06	خدمات مالية غير مصرفية

** الارتباط معنوي عند مستوى ٠.٠١

* الارتباط معنوي عند مستوى ٠.٠٥

ويلاحظ من الجدول السابق أن العلاقة بين استقلالية المجلس ومستوى الإفصاح عن المخاطر تختلف حسب نوع النشاط، فيلاحظ زيادة مستوى الإفصاح عن المخاطر في كل من قطاع السياحة والترفيه، قطاع المقاولات والإنشاءات، وقطاع المنسوجات والسلع المعمرة، وذلك مع زيادة عدد الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة، وتتفق هذه النتيجة مع كل من (المحاميد، ٢٠٢٠، Hassan, 2009)، ويعزى ذلك للرغبة في تقليل عدم تماثل المعلومات، وجذب المستثمرين المحتملين.

H1.2 يوجد أثر معنوي لحجم الشركة على العلاقة بين استقلالية أعضاء مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن المخاطر.

جدول رقم (١٠)

المخاطر							استقلالية مجلس الإدارة
الإفصاح عن المخاطر	مخاطر استراتيجية	مخاطر النزاهة	مخاطر التكنولوجيا	مخاطر تمكين	مخاطر تشغيل	مخاطر مالية	حجم الشركة
0.06	-0.18	0.27	-0.11	0.12	0.04	-0.28	صغير
.186*	0.03	0.03	-0.14	0.03	0.12	.222*	متوسط
0.04	0.12	-0.26	.367*	0.25	0.11	-0.04	كبير

** الارتباط معنوي عند مستوى ٠.٠١

* الارتباط معنوي عند مستوى ٠.٠٥

وهنا يلاحظ أنه في الشركات المتوسطة يكون الإفصاح فيها أكبر عن مستوى المخاطر كلما كان عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين كبيراً، بينما في الشركات الصغيرة والكبيرة كانت العلاقة طردية ولكن غير مهمة احصائياً، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من (Habtoor, 2017, Namazi, 2016, Linsley and Shrivs 2006)

H1.3 يوجد أثر معنوي لحجم مكتب المراجعة على العلاقة بين استقلالية أعضاء مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن المخاطر.

جدول رقم (١١)

المخاطر							استقلالية مجلس الإدارة
الإفصاح عن المخاطر	مخاطر استراتيجية	مخاطر النزاهة	مخاطر التكنولوجيا	مخاطر رتمكين	مخاطر تشغيل	مخاطر مالية	حجم مكتب المراجعة
-0.01	-0.01	0.01	-0.07	0.10	0.10	-0.04	صغير
0.11	0.01	0.01	0.16	-0.05	0.11	0.08	كبير (BIG 4)

** الارتباط معنوي عند مستوى ٠.٠١

* الارتباط معنوي عند مستوى ٠.٠٥

يلاحظ من الجدول وجود أثر لكن غير معنوي لحجم مكتب المراجعة على مستوى الإفصاح عن المخاطر ومدى تأثر هذا الإفصاح باستقلالية مجلس الإدارة، وهذا ما خرجت به دراسة (أبو عباس، ٢٠١٦) أيضا.

H1.4 يوجد أثر معنوي لنسبة الرفع المالي على العلاقة بين استقلالية أعضاء مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن المخاطر

جدول رقم (١٢)

المخاطر							استقلالية مجلس الإدارة
الإفصاح عن المخاطر	مخاطر استراتيجية	مخاطر النزاهة	مخاطر التكنولوجيا	مخاطر رتمكين	مخاطر تشغيل	مخاطر مالية	نسبة الرفع المالي
0.20	0.11	-0.11	0.09	-0.01	0.19	0.21	منخفضة
-0.04	-0.07	0.13	-0.16	0.08	-0.03	-0.07	متوسطة
0.07	-0.11	0.00	0.00	0.22	0.22	-0.09	مرتفعة

** الارتباط معنوي عند مستوى ٠.٠١

* الارتباط معنوي عند مستوى ٠.٠٥

يتضح من الجول أن أثر نسبة الرفع المالي غير معنوي على العلاقة بين استقلالية مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن المخاطر، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Nazieh. Ezat, 2015 ،Alshammari, 2014،Dyah,2018).

H1.5 يوجد أثر معنوي لتركيز الملكية على العلاقة بين استقلالية أعضاء مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن المخاطر

جدول رقم (١٣)

المخاطر							استقلالية مجلس الإدارة
الإفصاح عن المخاطر	مخاطر استراتيجية	مخاطر النزاهة	مخاطر التكنولوجيا	مخاطر تمكين	مخاطر تشغيل	مخاطر مالية	تركيز الملكية
0.14	0.18	0.01	-0.02	0.17	0.19	0.05	منخفض
0.16	-0.05	0.11	0.00	-0.02	0.04	0.14	متوسط
-0.14	-0.39	-0.36	0.06	-0.33	0.00	0.01	مرتفع

** الارتباط معنوي عند مستوى ٠.٠١

* الارتباط معنوي عند مستوى ٠.٠٥

ويتضح من الجدول أن الشركات التي بها تركيز الملكية منخفض ومتوسط تكون العلاقة بين استقلالية المجلس ومستوى الإفصاح عن المخاطر طردية، ولكن غير معنوية، بينما جاءت عكسية في حالة الشركات التي بها تركيز الملكية مرتفع، ولكنها أيضا غير معنوية، وتتماشى هذه النتيجة مع كل من (Nazih. Ezet, ،Konnishi,Et Al, 2007) (2015)

الفرض الثاني:

H٢- توجد علاقة ارتباط طردية جوهرية بين توافر الخبرة لدى أعضاء مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن المخاطر.	H٢.١ يوجد أثر معنوي لنوع النشاط على العلاقة بين خبرة أعضاء مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن المخاطر.
أعضاء مجلس الإدارة وبين مستوى الإفصاح عن المخاطر	H٢.٢ يوجد أثر معنوي لحجم الشركة على العلاقة بين خبرة أعضاء مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن المخاطر.
	H٢.٣ يوجد أثر معنوي لحجم مكتب المراجعة على العلاقة بين خبرة أعضاء مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن المخاطر.
	H٢.٤ يوجد أثر معنوي لنسبة الرفع المالي للشركة على العلاقة بين خبرة أعضاء مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن المخاطر
	H٢.٥ يوجد أثر معنوي لتركيز الملكية على العلاقة بين خبرة أعضاء مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن المخاطر.

H2- توجد علاقة ارتباط طردية جوهرية بين توافر الخبرة لدى أعضاء مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن المخاطر

جدول رقم (١٤)

المخاطر							خبرة أعضاء مجلس الإدارة
إجمالي المخاطر	مخاطر استراتيجية	مخاطر النزاهة	مخاطر التكنولوجيا	مخاطر التمكين	مخاطر تشغيل	مخاطر مالية	
.047	-.086	-.050	.087	.160*	.141*	.001	

يظهر الجدول وجود علاقة طردية غير معنوية بين عدد أعضاء مجلس الإدارة من ذوي الخبرة ومستوى الإفصاح عن المخاطر، حيث جاءت العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المخاطر التشغيلية ومخاطر التمكين و خبرة أعضاء مجلس الإدارة طردية معنوية، بينما لم تكن ذات أهمية احصائية فيما يتعلق بفئات المخاطر الأخرى، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Al- Shirah, Rahman, 2020)، وذلك على عكس

دراسة (Alini Et Al,2016) التي وجدت أن تنوع التعليم (المالي/ المحاسبي) في مجلس الإدارة يؤثر بشكل سلبي على مستوى الكشف عن المخاطر.

• أما عن اختبارات الفروض الفرعية فجاءت كالآتي:

H٢.١ يوجد أثر معنوي لنوع النشاط على العلاقة بين خبرة أعضاء مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن المخاطر.

جدول رقم (١٥)

المخاطر							خبرة مجلس الإدارة
الإفصاح عن المخاطر	مخاطر استراتيجية	مخاطر النزاهة	مخاطر التكنولوجيا	مخاطر تمكين	مخاطر تشغيل	مخاطر مالية	نوع النشاط
-0.25	-0.30	0.38	0.00	-0.11	0.43	- .696**	قطاع موارد أساسية
0.30	- .772**	-0.13	.646**	0.37	.922**	-.527*	قطاع رعاية صحية و أدوية
-0.09	-0.32	-0.09	0.00	0.11	-0.24	0.00	قطاع خدمات ومنتجات صناعية
0.12	0.21	0.00	0.12	0.09	- .453**	0.27	قطاع العقارات
0.40	-0.11	0.00	0.00	0.00	0.53	0.57	قطاع السياحة والترفيه
-0.02	- .843**	0.00	0.00	0.27	0.31	-0.45	قطاع الاتصالات و التكنولوجيا
-0.23	-0.27	0.21	-0.31	0.00	-0.39	0.26	قطاع أغذية ومشروبات و تنغ
-.971**	-0.17	0.00	0.00	0.00	0.00	-0.29	قطاع التعليم
0.16	-0.15	-0.11	-0.37	0.44	.714*	0.27	قطاع خدمات النقل و الشحن
0.50	-0.50	0.00	0.00	0.00	0.87	0.00	قطاع الطاقة و الخدمات
0.28	-0.12	-0.39	.558*	.707**	0.13	0.30	قطاع المقاولات والإنشاءات
0.29	-0.25	0.00	0.00	0.40	0.00	-0.04	قطاع المنسوجات و السلع المعمرة
0.07	0.08	-0.13	-0.24	-0.10	-0.01	.272*	خدمات مالية غير مصرفية

** الارتباط معنوي عند مستوى ٠.٠١

* الارتباط معنوي عند مستوى ٠.٠٥

لم تظهر النتائج وجود أثر معنوي لنوع القطاع على العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المخاطر في مجملها ومعدل أعضاء مجلس الإدارة الذين يتمتعون بالخبرة سواء

الخبرة المالية أو الصناعية أو غير ذلك فيما عدا قطاع التعليم والذي جاءت فيه العلاقة عكسية معنوية، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Baroma, 2014; Marzouk, 2015).

H2.2- يوجد أثر معنوي لحجم الشركة على العلاقة بين خبرة أعضاء مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن المخاطر.

جدول رقم (١٦)

المخاطر							خبرة مجلس الإدارة
الإفصاح عن المخاطر	مخاطر استراتيجية	مخاطر النزاهة	مخاطر التكنولوجيا	مخاطر تمكين	مخاطر تشغيل	مخاطر مالية	حجم الشركة
0.06	-0.15	-0.06	0.15	.295*	0.20	-0.24	صغير
0.15	-0.12	-0.01	-0.01	0.11	.219*	0.09	متوسط
0.09	-0.09	-0.29	.382*	0.16	0.01	0.00	كبير

** الارتباط معنوي عند مستوى ٠.٠١

* الارتباط معنوي عند مستوى ٠.٠٥

يوضح الجدول وجود أثر، ولكن غير معنوي لحجم الشركة على العلاقة بين خبرة أعضاء مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن المخاطر؛ حيث جاءت العلاقة طردية غير معنوية، (المحاميد، ٢٠٢٠، Hassan, 2009)

H2.3 يوجد أثر معنوي لحجم مكتب المراجعة على العلاقة بين خبرة أعضاء مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن المخاطر.

جدول رقم (١٧)

المخاطر							خبرة مجلس الإدارة
الإفصاح_ع ن_المخاطر	مخاطر استراتيجية	مخاطر النزاهة	مخاطر التكنولوجيا	مخاطر تمكين	مخاطر تشغيل	مخاطر مالية	حجم مكتب المراجعة
-0.01	-0.177*	-0.07	0.10	0.13	0.11	-0.09	صغير
.333**	-0.05	-0.11	0.14	0.15	.359**	0.16	كبير (BIG 4)

** الارتباط معنوي عند مستوى ٠.٠١

* الارتباط معنوي عند مستوى ٠.٠٥

يلاحظ من الجدول أن الشركات التي يتم مراجعتها من قبل مكاتب مراجعة كبيرة تميل إلى الإفصاح عن المخاطر بشكل أكبر، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة Mohd Ali (2019)، حيث تسعى مكاتب المراجعة الكبرى (بأفرعها المختلفة في كافة أرجاء العالم) في سبيل الحفاظ على سمعتها ومستواها المهني إلى دفع الشركات محل المراجعة على الالتزام بمعايير المحاسبة، وتطلب منهم اتباع قواعد الإفصاح الإلزامي، كذلك تشجعهم على الكشف عن مزيد من معلومات المخاطر؛ وذلك لتجنب نفسها المساءلة القانونية أمام المساهمين والأطراف ذات العلاقة.

H2.4 يوجد أثر معنوي لنسبة الرفع المالي للشركة على العلاقة بين خبرة أعضاء مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن المخاطر

جدول رقم (١٨)

المخاطر							خبرة مجلس الإدارة
الإفصاح_ع ن_المخاطر	مخاطر استراتيجية	مخاطر النزاهة	مخاطر التكنولوجيا	مخاطر تمكين	مخاطر تشغيل	مخاطر مالية	نسبة الرفع المالي
0.10	-0.01	-0.17	0.14	0.05	0.14	0.10	منخفضة
0.05	-0.16	-0.05	0.12	0.06	0.07	-0.05	متوسطة
0.05	-.390*	0.00	0.00	.370*	.578**	-0.31	مرتفعة

** الارتباط معنوي عند مستوى ٠.٠١

* الارتباط معنوي عند مستوى ٠.٠٥

وهنا يلاحظ وجود أثر غير معنوي لنسبة الرفع المالي على العلاقة بين خبرة

المجلس ومستوى الإفصاح عن المخاطر (Allini et al, ، Amran Et Al, 2009) ، وفيما يتعلق بكل فئة من فئات المخاطر فقد جاءت العلاقة طردية معنوية بالنسبة لمخاطر التشغيل والتمكين بينما جاءت عكسية على مستوى الإفصاح عن المخاطر الاستراتيجية وذلك في الشركات ذات نسبة الرفع المالي المرتفع.

H2.5 يوجد أثر معنوي لتركيز الملكية على العلاقة بين خبرة أعضاء مجلس

الإدارة وبين مستوى الإفصاح عن المخاطر.

جدول رقم (١٩)

المخاطر							خبرة مجلس الإدارة
الإفصاح_عن _ المخاطر	مخاطر استراتيجي جية	مخاطر النزاهة	مخاطر التكنولوجيا	مخاطر تمكين	مخاطر تشغيل	مخاطر مالية	تركيز الملكية
0.04	-0.07	-0.15	0.14	0.15	.326* *	-0.14	منخفض
.255*	-0.14	0.02	0.00	0.16	0.07	.255*	متوسط
-0.04	-0.29	-0.32	0.15	- 0.13	0.00	0.07	مرتفع

** الارتباط معنوي عند مستوى ٠.٠١.

* الارتباط معنوي عند مستوى ٠.٠٥.

يتضح من الجدول وجود علاقة طردية معنوية ذات دلالة احصائية بين خبرة

أعضاء مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن المخاطر في الشركات ذات تركيز الملكية

المتوسط وهذا يتفق ودراسة (Mokhtar,2013).

ملخص نتائج الدراسة: يمكن تلخيص أبرز النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة في الجدول الآتي:

جدول رقم (٢٠)

نتيجة اختبار الفرضية	الأثر الفعلي	الأثر المتوقع	الفرضية
مرفوض	طردي غير معنوي	طردي جوهري	H1 - العلاقة بين استقلال أعضاء مجلس الإدارة و مستوى الإفصاح عن المخاطر
رفض	غير معنوي	معنوي	H1.1 أثر نوع النشاط على العلاقة بين استقلالية أعضاء مجلس الإدارة و مستوى الإفصاح عن المخاطر
قبول	معنوي	معنوي	H1.2 أثر حجم الشركة على العلاقة بين استقلالية أعضاء مجلس الإدارة و مستوى الإفصاح عن المخاطر.
رفض	غير معنوي	معنوي	H1.3 أثر حجم مكتب المراجعة على العلاقة بين استقلالية أعضاء مجلس الإدارة و مستوى الإفصاح عن المخاطر.
رفض	غير معنوي	معنوي	H1.4 أثر نسبة الرفع المالي على العلاقة بين استقلالية أعضاء مجلس الإدارة و مستوى الإفصاح عن المخاطر.
رفض	غير معنوي	معنوي	H1.5 أثر تركيز الملكية على العلاقة بين استقلالية أعضاء مجلس الإدارة و مستوى الإفصاح عن المخاطر
رفض	طردي غير معنوي	طردي جوهري	H2 - العلاقة بين توافر الخبرة لدى أعضاء مجلس الإدارة و مستوى الإفصاح عن المخاطر
رفض	غير معنوي	معنوي	H2.1 أثر نوع النشاط على العلاقة بين خبرة أعضاء مجلس الإدارة و مستوى الإفصاح عن المخاطر
رفض	غير معنوي	معنوي	H2.2 أثر حجم الشركة على العلاقة بين خبرة أعضاء مجلس الإدارة و مستوى الإفصاح عن المخاطر
قبول	معنوي	معنوي	H2.3 أثر حجم مكتب المراجعة على العلاقة بين خبرة أعضاء مجلس الإدارة و مستوى الإفصاح عن المخاطر.
رفض	غير معنوي	معنوي	H2.4 أثر نسبة الرفع المالي للشركة على العلاقة بين خبرة أعضاء مجلس الإدارة و مستوى الإفصاح عن المخاطر
قبول	معنوي	معنوي	H2.5 أثر تركيز الملكية على العلاقة بين خبرة أعضاء مجلس الإدارة و مستوى الإفصاح عن المخاطر

خامساً: خلاصة البحث وتوصياته:

هدف هذا البحث إلى دراسة أثر خصائص الشركة على العلاقة بين خبرة واستقلالية مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن المخاطر، وذلك بإخضاع عينة من ٧١ شركة من الشركات المساهمة المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية للدراسة، وذلك خلال الفترة من ٢٠١٨:٢٠٢٠.

وعلى الرغم من زيادة معدل الإفصاح عن المخاطر في عامي ٢٠١٩، ٢٠٢٠ عن معدل الإفصاح عن المخاطر في عام ٢٠١٨، فإن مستوى الإفصاح عن المخاطر منخفض خاصة مخاطر التكنولوجيا، مخاطر التشغيل، مخاطر التمكين، مخاطر النزاهة والمخاطر الاستراتيجية، ويرجع ذلك إلى صعوبة تقدير هذه المخاطر، كما أن الإفصاح عن هذه المخاطر اختياري، إلى جانب عدم وجود معيار محاسبي مصري ينظم الإفصاح عن هذه المخاطر، و نقص الارشادات التي تهدف إلى تشجيع الشركات إلى الإفصاح عن المخاطر، في حين كان مستوى الإفصاح عن المخاطر المالية مقبولاً.

وقد أظهرت النتائج وجود علاقة طردية غير معنوية ربطت بين كل من استقلالية وخبرة أعضاء مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن المخاطر، وفيما يتعلق بأثر خصائص الشركة على العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المخاطر واستقلالية مجلس الإدارة، فقد وجد فرق كبير في الإفصاح عن المخاطر بين القطاعات المختلفة وأيضاً بين الشركات التي تعمل في القطاع نفسه، فقد زاد مستوى الإفصاح عن المخاطر في كل من (قطاع السياحة والترفيه، قطاع المقاولات والإنشاءات، وقطاع المنسوجات والسلع المعمرة)، كما أوضحت النتائج أن العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المخاطر واستقلالية مجلس الإدارة زادت في الشركات متوسطة الحجم، ويمكن إرجاع زيادة معدل الإفصاح في هذه الشركات إلى الرغبة في التوسع والنمو؛ فزيادة معدلات الإفصاح تزيد من القيمة السوقية للشركة، كما أن قرار الإفصاح يأتي بعد القيام بمعادلة التكلفة والعائد من هذا الإفصاح، وفي الغالب تكون تكلفة الإفصاح عن المخاطر التي تعاني منها الشركات المتوسطة ليست كبيرة، ويمكن تحملها، بينما تعاني الشركات الصغيرة من عيوب تنافسية إذا زادت مستويات الإفصاح لديها.

وعن أثر خصائص الشركة على العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المخاطر وخبرة مجلس الإدارة، ف لوحظ أن الشركات التي يتم مراجعتها بواسطة أحد مكاتب المراجعة الكبرى تميل للإفصاح عن المخاطر بشكل أكبر؛ وذلك لأن هذه المكاتب توفر مراجعة

ذات جودة عالية، كما أن لديها قدرة أكبر على اكتشاف الأخطاء الجوهرية، وفي الشركات ذات معدل تركيز ملكية متوسط (أي أن الملكية موزعة بشكل متعادل بين كبار المساهمين والأقلية) جاء معدل الإفصاح عن المخاطر كبيراً مقارنة بالشركات الأخرى.

ومن النتائج التي تم التوصل إليها يمكن الخروج بالتوصيات الآتية:

١. وضع مؤشر من قبل الهيئة العامة للأوراق المالية كنموذج استرشادي للإفصاح عن المخاطر، بحيث يكون شاملاً لكافة المخاطر التي قد تواجه الشركات، مع الالتزام بتجديد هذا النموذج في حال حدوث أي ظروف طارئة ينتج عنها مخاطر جديدة، مع تقديم الإرشادات والتوجيهات اللازمة للشركات عن كيفية الوفاء بمتطلبات هذا النموذج.
٢. إصدار معيار محاسبي شامل ينظم عملية الإفصاح عن المخاطر، بحيث يكون ملزماً لجميع الشركات، على أن يشمل المعيار نوعية المعلومات المفصوح عنها (مالية/ غير مالية)، طبيعة الإفصاح، ولغة الإفصاح (معلومات جيدة/ سيئة)، التوجه الزمني لهذا الإفصاح، طريقة ومكان العرض.
٣. توعية الشركات بأهمية الالتزام بدليل حوكمة الشركات، وذلك فيما يتعلق بضرورة زيادة درجة الاعتماد على الأعضاء المستقلين (الخارجيين) في مجلس الإدارة لما يتمتع به هؤلاء من حيادية تمكنهم من مراقبة أداء مجلس الإدارة ومنع التصرفات الانتهازية التي قد تضر بأصحاب المصالح، إلى جانب مراعاة أن يتمتع أغلبية أعضاء مجلس الإدارة بالخبرة والمعرفة الكافية سواء المالية أو في مجال نشاط الشركة؛ وذلك ليتمكنوا من القيام بمهام وظيفتهم، مما يحسن مستوى الإفصاح وزيادة الموثوقية في المعلومات التي تفصح عنها الشركة؛ حيث إنه وبالاطلاع على الممارسات الفعلية للشركات وجدت الباحثة انخفاض معدل استقلال وخبرة أعضاء مجلس الإدارة والتي وصلت إلى (0%) في بعض الشركات.
٤. تشديد العقوبات من جانب هيئة الرقابة المالية على الشركات التي لا تلتزم بالإفصاح عن المخاطر سواء المالية أو غير المالية، وأيضاً على تلك الشركات التي لا تلتزم بحوكمة الشركات خاصة فيما يتعلق باستقلالية وخبرة أعضاء مجلس الإدارة ولجنة المراجعة، ومن جانب آخر إعطاء الحوافر للشركات التي تلتزم.

مراجع البحث

المراجع باللغة العربية

- أبو عباس، ياسمين ناصر، ٢٠١٦، "الإفصاح عن المخاطر في التقارير المالية المنشورة: دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي وقطاع التأمين في الأردن"، رسالة ماجستير - جامعة اليرموك، الأردن.
- رميلي، سناء محمد رزق، ٢٠١٨، أثر الخصائص التشغيلية للشركة وحوكمة الشركات على العلاقة بين جودة الإفصاح عن المعلومات الاستثمارية المستقبلية غير المالية وكفاءة الاستثمار : دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، جامعة طنطا ، مجلة البحوث المحاسبية، العدد ٢.
- مليجي، مجدى مليجى عبد الحكيم،(٢٠١٧)، "محددات الإفصاح عن المخاطر وأثره على القرارات المالية : دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة في سوق رأس المال المصرى"، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الرابع، ص١-٥٥.
- الزعبى، ناديا محمود، ٢٠١٦، "أثر خصائص مجلس الإدارة على أتعاب التدقيق في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان : دراسة تحليلية"، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية.
- المحاميد. طارق رفاعي، الرباع. حسين محمد، ٢٠٢٠، " أثر خصائص أعضاء مجلس الإدارة على الإفصاح عن المخاطر في الشركات المساهمة العامة الصناعية المدرجة في بورصة عمان"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية- عمادة البحث العلمي، مجلد ١٦. العدد ٤.
- الملاح، شيرين شوقى السيد، ٢٠١٩، "تحليل العلاقة بين خصائص الشركة والإفصاح عن المخاطر وأثرها على الأداء المالى : دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة في البورصة المصرية"، كلية التجارة - جامعة بنها، ص٥.
- الدليل المصري لحوكمة الشركات، الاصدار الثالث، ٢٠١٦، الهيئة العامة للرقابة المالية ص ١-٤٨.
- وزارة الاستثمار والتعاون الدولي، قرار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥، (الوقائع المصرية - العدد ٨١ تابع (أ)).

المراجع باللغة الأجنبية

- Alkurdi Amneh, Mohammad Aladwan, 2019, " The Impact Of Corporate Governance On Risk Disclosure: Jordanian Evidence", Academy Of Accounting And Financial Studies Journal, Volume 23, Issue 1,
- Allini Alessandra, Francesca Manes, Khaled Hussainey, 2016, " The Bord's Role In Risk Disclosure: An Exploratory Study Of Italian Listed State-Owned Enterprises", Pp. 1-24, Published Online.
- Al-Shammari Bader, 2014, "Kuwait Corporate Characteristics And Level Of Risk Disclosure: A Content Analysis Approach", Journal Of Contemporary Issues In Business Research (Vol.3, No. 3).
- Al-Shammari, B. 2014. An Investigation Of The Impact Of Corporate Governance Mechanisms On Level Of Corporate Risk Disclosure: Evidence From Kuwait. International Journal Of Business And Social Research (IJBSR), Vol.4, No. 6, Pp.51-70.
- Alshirah, Hamed, Rahman, 2020, "Board Of Directors' Characteristics And Corporate Risk Disclosure: The Moderating Role Of Family Ownership", Euromed Journal Of Business Vol. 15 No. 2, 2. <https://www.emerald.com/insight/1450-2194.htm>
- Amran Azlan, Mohd Hassan Che Haat, 2009, " Risk reporting: An exploratory study on risk management disclosure in Malaysian annual reports", Managerial Auditing Journal 24(January):39-57, DOI:[10.1108/02686900910919893](https://doi.org/10.1108/02686900910919893)
- Baroma, Bassam, 2014, "The Association Between The Level Of Risk Disclosure And Corporation Characteristics In The Annual Reports Of Egyptian Companies", American Journal Of Business, Economics And Management, <http://www.openscienceonline.com/journal/ajbem>

- Crouhy, M., Galai, D. And Mark, R. (2006), The Essentials Of Risk Management, Mcgraw Hill, New York
- Dey, Ripon Kumar, Hossain, Syed Zabid, 2018," Financial Risk Disclosure and Financial Attributes among Publicly Traded Manufacturing Companies: Evidence from Bangladesh", Journal of Risk and Financial Management, www.mdpi.com/journal/jrfm.
- Dyah Setyaningrum, Seta Ajar Taru, 2018, " Corporate Governance and Risk Disclosure: Indonesian Evidence", Advances in Economics, Business and Management Research (AEBMR), volume 55 6th International Accounting Conference (IAC 2017). (<http://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/>)
- Elshandidy Tamer, 2018, " Determinants And Impacts Of Risk Disclosure Quality: Evidence From China", [Journal Of Applied Accounting Research](#).
- Farhat, Issal Haj Salem, 2016, " Impact Of Corporate Governance Mechanisms On The Level And Quality Of Risk Disclosure During The Arab Spring: Evidence From The Tunisian Capital Market", Doctoral Thesis In Accounting, University Of Carthage Institut Des Hautes Études Commerciales De Carthage.
- Habtoor Omer Saeed, Ahmad Norsiah, 2017, " Linking Corporate Risk Disclosure Practices with Firm-Specific Characteristics in Saudi Arabia", Gadjah Mada International Journal of BusinessVol. 19, No. 3 (September-December 2017): 247-26.
- Hassan Mostafa Kamal, 2009, "UAE Corporations-Specific Characteristics And Level Of Risk Disclosure", Managerial Auditing Journal, <https://www.researchgate.net/publication/227429851>.

- Ibrahim Awad, Habbash Murya, Khaled Hussainey, 2019, " Corporate Governance And Risk Disclosure: Evidence From Saudi Arabia", Int. J. Accounting, Auditing And Performance Evaluation, Vol. 15, No. 1
- Konishi, N and Ali, M.M. and. (2007), "Risk Reporting Of Japanese Companies And Its Association With Corporate Characteristics", International Journal Of Accounting, Auditing And Performance Evaluation, Vol. 4 No. 3, Pp. 263-285.
- Kwadjo Appiagyei, Joseph Mensah Onumah, Cletus Agyenim Boateng, 2016, "Risk Disclosures In The Annual Reports Of Firms In Ghana", International Journal Of Management Practice, Vol. 9(2).
- Lajili Kaouthar, 2009," Corporate Risk Disclosure And Corporate Governance ", Journal Of Risk And Financial Management, Pp. 94-117.
- Linsley, Philip M., And Shrives, Philip J. 2006, 'Risk Reporting: A Study Of Risk Disclosures In The Annual Reports Of UK Companies', The British Accounting Review, Vol 38, Pp387-404.
- Linsley, Philip M., Shrives, Philip J., 2005, Transparency And The Disclosure Of Risk Information In The Banking Sector, Journal Of Financial Regulation And Compliance Volume 13 Number 3.
- Marzouk Mahmoud, 2016, "Risk Reporting During A Crisis: Evidence From The Egyptian Capital Market", Journal Of Applied Accounting Research, Vol. 17 No. 4,
<https://doi.org/10.1108/JAAR-02-2015-0012>
- Masud, Abdul Kaium, Mi Bae, 2019, "Board Directors' Expertise And Corporate Corruption Disclosure: The Moderating Role Of Political Connections", Sustainability,
<http://www.mdpi.com/journal/sustainability>

- Mohd Ali Mazurina, Amirrul Muhminin Darussamin, Erlane K Ghani, 2019, "The effect of corporate governance mechanisms on level of risk disclosure: evidence from malaysian government linked companies", Journal Of Management Information And Decision Sciences, Volume 21, Issue 1.
- Mokhtar Ekramy Said, Mellett Howard, 2013, "Competition, Corporate Governance, Ownership Structure And Risk Reporting", Managerial Auditing Journal Vol. 28 No. 9, 2013 Pp. 838-865, <Http://Www.Emeraldinsight.Com/0268-6902.Htm>.
- Moumen Nejia, Hussainey Khaled, 2016, "Board Structure And The Informativeness Of Risk Disclosure: Evidence From Mena Emerging Markets", Advances In Accounting, Incorporating Advances In International Accounting.
- Mousa. A Gehan, Elamir A. H. Elsayed, 2013, "Content Analysis Of Corporate Risk Disclosures: The Case Of Bahraini Capital Market", Global Review Of Accounting And Finance Vol. 4. No. 1. March 2013. Pp. 27 – 54.
- Namazi Mohammad, Mehdi Ebrahimimai-Maimand, 2017, "Studying The Effect Of Corporate Governance On Risks Disclosure", Volume 8, At:
<Https://Www.Researchgate.Net/Publication/320166001>.
- Nazieh, Ezat Amr Mahmoud, 2014, " Risk Disclosure for EGX 100 Egyptian Listed Companies: Trend, Determinants and Consequences"
<Https://Www.Researchgate.Net/Publication/283855818>
- Probohudono, A.N., Tower, G. and Rusmin R. (2011) Risk disclosure during the global financial crisis. SOCIAL RESPONSIBILITY JOURNAL j VOL. 9 NO. 1 2013, pp. 124-136, Q Emerald Group Publishing Limited, ISSN 1747-11179(1): 124-137

- Sabrina Sasya, Yessy Yessy, 2019, "Factors Affecting Risk Disclosure In Listed Indonesian Consumer Goods Industry Companies", DeReMa (Development of Research Management):Jurnal Manajemen Vol. 14No. 2.
- Saleh Reda Ibrahim Abdelkader, -Eltantawy, Sara Mostafa Mohamed ، Nokhal, Ayman Mohamed Sabry, 2018," The Impact Of Introducing The New Corporate Governance Code On The Level Of Voluntary Risk Disclosure With An Empirical Study On The Egyptian Listed Companies", مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، جامعة كفر الشيخ، كلية التجارة
- Salem. Issal Haj, Salma Damak Ayadi, 2019, " Corporate Governance And Risk Disclosure Quality: Tunisian Evidence", Journal Of Accounting In Emerging Economies, Vol.9 No.4,2019, Pp. 567-602
- Vandemaele, S., Vergauwen, P. And Michiels, A. (2009), Management Risk Reporting Practices And Their Determinants, A Study Of Belgian Listed Firms Working Paper, Hasselt University, Available At <https://www.researchgate.net>.